بيان دولة فلسطين

في الحوار رفيع المستوى بشأن الإسكان الملائم

"كيف يمكن لسياسات الإسكان الملائم أن تُسهم في الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، والعمل المناخي، والتعافي من الأزمات؟ ما هي النماذج الناجحة القائمة، وما هي الابتكارات أو الإصلاحات اللازمة؟"

السيد رئيس الجلسة،

السيدة المديرة التنفيذية،

السادة الرؤساء المشاركون،

أصحاب السعادة،

في سياق دولة فلسطين، لا يُعد الإسكان الملائم مجرد قضية تنموية، بل هو ضرورة إنسانية وركيزة أساسية للصمود. فالواقع السياسي والاقتصادي المعقد، والقيود المفروضة على الوصول إلى الأرض والبناء، والنمو السكاني المتسارع، كلها عوامل تفاقمت بفعل الحرب الإسرائيلية المستمرة والتهجير القسري في المدن والمخيمات الفلسطينية، خاصة في قطاع غزة، حيث تشير التقديرات إلى تدمير أكثر من 240,800 وحدة سكنية حتى نهاية أبريل الماضي، بناء على بيانات وزارة الأشغال العامة والإسكان.

إن سياسات الإسكان الملائم تمثل أداة فعالة للحد من الفقر، من خلال توفير وحدات سكنية ميسورة التكلفة للأسر ذات الدخل المحدود، مما يخفف الأعباء المالية عنها ويوفر لها الاستقرار اللازم لتحسين ظروفها المعيشية. وتتسق هذه السياسات مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة"، كما تنسجم مع الهدف الثالث من الاستراتيجية القطاعية للأشغال العامة والإسكان (2025–2027) لدولة فلسطين، والذي ينص على "تنظيم وتعزيز قطاع الإسكان في إعادة الإعمار لتمكين المواطنين من الحصول على سكن ملائم ومستدام."

تضمنت السياسات المرتبطة بهذا الهدف دعم عملية إعادة الإعمار من خلال إعادة بناء وتأهيل مساكن الأسر المهمشة، وتوفير برامج سكن اجتماعي وميسر، وتفعيل الجمعيات التعاونية السكنية، مع إعطاء أولوية للأسر التي تعيلها النساء. كما يساهم قطاع الإسكان في تحفيز الاقتصاد الوطني، حيث يشغّل نحو 17.2% من القوى العاملة وتبلغ مساهمته حوالي 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي، رغم تراجعه بفعل الحصار والعدوان.

وقد شهدنا نجاحات عديدة في مشاريع الإسكان الميسر، ومبادرات إعادة الإعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين. كما اعتمدنا لوائح تنفيذية تنظم الدعم السكني وتضمن العدالة الاجتماعية، إلى جانب مبادرات فاعلة من مؤسسات شبه حكومية مثل المجلس الفلسطيني للإسكان، الذي دعم الفئات المهمشة في المناطق الريفية ومخيمات اللاجئين، ومشاريع الترميم في القدس والخليل، ومبادرات الإسكان الممولة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تطوير الضواحي والمدن الجديدة مثل ضاحية الريحان ومدينة روابي، والتي تسهم في التنمية العمرانية وخلق فرص عمل. هذه المشاريع لا تقدم حلولاً اسكانية فقط، بل تسهم أيضاً في خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي، مما يجعلها أدوات استراتيجية للتنمية.

ومع تعقيد الواقع السياسي والاقتصادي، هناك حاجة ملحة لإدخال إصلاحات وحلول مبتكرة لتفعيل سياسات الإسكان الملائم، منها: تحديث القوانين ذات العلاقة، تسهيل تمليك الأراضي للمشاريع التعاونية، وتوفير أدوات تمويل ميسر للفئات محدودة الدخل، إلى جانب تبني نماذج إسكان مرنة ومنخفضة التكلفة مثل الوحدات مسبقة الصنع، واستخدام تقنيات البناء الأخضر والطاقة الشمسية وإعادة تدوير الركام، وتشجيع استخدام المواد المحلية الصديقة للبيئة.

كما ندعو إلى دعم مبادرات الإسكان التعاوني والمجتمعي، وإنشاء صناديق وطنية لدعم الإسكان الميسر، لضمان استدامة هذه السياسات وتعزيز صمود شعبنا.